مقالات ووثائق

حديث الوزير لى تشيانغ حول تطوير التجارة الخارجية

قابل مراسل مجلتنا مؤخرا لى تشيانغ وزير التجارة الخارجية وتحادث معه حول مسائل عديدة متعلقة بالتجارة الخارجية ، فيما يل موجز الحديث .

— المحرر

حول تحويل مركز ثقل اعمال التجارة الخارجية

ببداية هذه السنة نقل مركز ثقل اعمال حزبنا الى البناء الاشتراكى العصرى ، وينطبق نفس الشئ على تجارتنا الخارجية . وهذا يعنى ان افكارنا واعمالنا ومنظماتنا ونظمنا واساليبنا ينبغى ان تتمشى مع حاجات البناء الاشتراكى العصرى . تضطلع التجارة الخارجية بمهمات التبادل الاقتصادى داخليا وخارجيا ، الذى يشكل وسيلتنا الرئيسية فى خدمة العصرنات الاربع ، حيث يلعب دور الجسر وحلقة الاتصال . علينا ان ندخل التكنيكات الحديثة ومجموعات كاملة من الاجهزة ، ونستورد ما نحتاج اليه من المواد فى تطوير الانتاج الصناعى والزراعى وفى عرض السوق ، كما علينا ان نطور الانتاج بقوة ونتقن اعمال التصدير ، وننفذ سياسة وضع التصدير فى المقام الاول ، وامتزاجه بالاستيراد ، والاستيراد حسب التصدير ، والتوازن بينهما .

حول مشروعات بنائية تعاونية مع الخارج

هناك مشروعات كثيرة يمكن ان نتعاون على بنائها مع المؤسسات الاجنبية ، كما ان بعضها قد بدأ بالفعل بالتعاون .

اما المشروعات البنائية التعاونية مع الخارج فى المستقبل فتضم ما يلى : ١) الطاقة الكهربائية ، بما فيها بناء المحطات المختلفة لتوليد الكهرباء . ٢) استخراج البترول والفحم وغيرهما من مصادر الطاقة . ٣) تطوير المواصلات والنقل ، بما فيها بناء الموانى والارصفة . ٤) صناعة المواد الخامة ، مثل البلاستيك والالياف الكيميائية والمواد البنائية وغيرها . ٥) الماكينات الدقيقة والصناعة الالكترونية . ٦) صناعة الحديد والصلب واستخراج المعادن غير الحديدية . . . الخ .

اننا نرغب ايضا فى تعاون المؤسسات الاجنبية فى ميدان عصرنة الزراعة .

وباختصار اننا لتحقيق العصرنات الاربع فى بلادنا نرحب بكل من يرغب فى التعاون معنا من حكومات الدول الصديقة ومؤسساتها والصينيين وراء البحار والمغتربين الصينيين فى هونغ كونغ وماكاو .

ان الآفاق فى هذه الناحية واسعة جدا . وبالطبع لا بد من توافر الشروط الملائمة لهذا التعاون فى النواحى الفنية والتجارية . اما اشكال التعاون يمكن ان تتنوع ، بما فى ذلك بناء المؤسسات برأسمال مشترك . وبالنسبة الينا لا بد ان نضع ما يلزم من القوانين لضمان هذا التعاون.

اجراءات جديدة فى التجارة الخارجية

خلال اكثر من السنتين الاخيرتين بعد سقوط " عصابة الاربعة " ، طبقنا حقا اجراءات جديدة عديدة فى تجارتنا الخارجية . وبمعنى آخر ، اتخذنا اجراءات عادية فى التجارة الدولية محترمين تقاليدها . مثلا ، اتخذنا فى ناحية التصدير قبول النماذج الخارجية والماركات التجارية ومعالجة المواد الاولية الدخيلة والانتاج بالتعاون واعمال التركيب وتجارة التعويض . . . الخ . لقد قوبلت تصرفاتنا هذه بالترحيب من قبل اوساط التجارة الدولية . وهى تجرى الآن بصورة طيبة وسليمة .

ولكن ما زلنا فى حاجة لاصلاح اعمالنا التجارية لتتلاءم مع حاجيات تطور التجارة الدولية . مثلا ، يجب ان نبسط اجراءات التجارة ، ونقلل عملياتها ونقصر مدة تسليم البضائع . ونقلل النفقات غير المعقولة .

اما طرقنا الخاصة بمسألة استخدام القروض الاجنبية والتعاون على استثمار الموارد الطبيعية التى سنتخذها فهى صحيحة فى الاساس من وجهة النظر الماركسية . وطبعا سنطبقها بصورة مرسومة ومنسقة وفقا لسياسات بلادنا واحوالها الواقعية ، بحيث نستفيد من التقنيات الاجنبية واجهزتها لخدمة العصرنات الاربع ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، لا يسبب ذلك اعتمادنا على الخارج .

قدرتنا الادائية

جذبت هذه المسألة اهتمام عدد غير قليل من الناس . ان بلادنا وافرة الموارد . ونحن قادرون على ان نعالج جيدا مسألة الاداء شريطة ان نتقن اعمالنا . ان الطريقة الاساسية هى ان

نظهر بالكامل حماسة الجبهات المختلفة ونرفع التصدير الى مستوى اعلى . ويعتبر ذلك اهم الاجراءات بالنسبة الى حل مسألة الاداء . كما نطبق اسلوب التجارة التعويضية ، ونستخرج الموارد المختلفة بما فيها البترول ، الفحم ، المعادن غير الحديدية ، ونصنع المنتجات المتعددة لكى نسدد بها القروض التى نستورد بها التقنيات والاجهزة . وبالاضافة الى ذلك نتخذ الآن بعض الاجراءات التجارية المرنة لتوسيع التصدير على اساس زيادة الانتاج ، وذلك سيزيد قدرتنا الادائية ايضا . وفى بعض الدول توجد اجراءات عديدة تقيد بصورة غير معقولة الاستيراد من الصين ، فنرجو ان يزال هذا التقييد المصطنع حتى تتحقق حقا المساواة والمنفعة المتبادلة .

وفقا للتقاليد العامة فى التجارة الدولية ، نسدد ثمن بعض المشروعات المستوردة الكبيرة عن طرق الدفع المؤجل واعتمادات البنوك وقبول القروض . وهذا لا يؤدى الى التعجيل بتطبيق العصرنات الاربع فحسب بل يصلح ايضا لعلاج مسألة الاداء فى مرحلة ما .

حول جلب التقنية والقروض

ان سياستنا هى " اعتبار الاعتماد على النفس كأساس ، واعتبار المعونة الخارجية كعامل مساعد . " لذلك علينا ان نعالج بأنفسنا كل المسائل التى نستطيع ان نحلها ، ومن الممكن ان نخلق كثيرا من التكنيكات الجديدة والاجهزة الحديثة طالما كنا نستخدم فطنة الفنيين والعلماء فى بلادنا وكفاءاتهم ، ونمتزج بالعمال ، وندرس المعلومات الاجنبية او نماذجها . وهذا ما فعلنا فى الماضى وقد احرزنا منجزات جيدة .

حين ندخل التكنيكات والاجهزة الحديثة وبراءات التصنيع ، علينا ان نتم ذلك بصورة مخططة ومرسومة ، ونميز بين ما هو عاجل وما هو غير عاجل ، ونهتم بالحاجات الواقعية ، ونضع التخطيط الشامل ، ونستخدمها استخداما معقولا . من جهة ندخل فى الوقت المناسب ما يجب ادخاله ، ومن جهة اخرى علينا الا ندخله بصورة مترددة او ندخل ما لا نحتاج اليه بصورة ملحة . وان فعلنا هذا يعد اسرافا .

لا يمكن ان نظهر كفاءة التكنيكات والاجهزة الحديثة الا بتملك الادارة العلمية العصرية واستيعابها لاستخدام التكنيكات والاجهزة المستوردة ، ورفع مستوانا الادارى .

هدف ادخالنا التكنيكات الجديدة هو التعلم منها والاقتداء بها . لذلك علينا ان ندرسها ونستوعبها باقصى جهودنا . ثم نخلق على هذا الاساس المتقدم منتجات جديدة ونرتقى الى قمة التقنية الجديدة . واذا فعلنا هذا ، يمكن تعجيل العصرنات الاربع ، بدلا من التردد ، وعدم التقدم فى التقنية .

اما القروض الاجنبية التى نجلبها بمختلف الوسائل فيجب ان تكون على اساس قدرتنا على الدفع ، ونعتمد فى نهاية الأمر لتسديدها على زيادة التصدير .

حول القوانين واللوائح المتعلقة بذلك

لقد وضعنا كثيرا من القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية بعد تأسيس الجمهورية . علينا الآن ان نعدلها او نضعها من جديد وفقا للاوضاع الجديدة . ان هذا العمل مهم جدا ، يجب ان يتم على وجه السرعة . كما يجب علينا ونحن نعمل فى جبهة التجارة الخارجية ان نعزز مفاهيمنا القضائية ، ونعالج المسائل المختلفة انطلاقا من القوانين المعينة . والآن كل شركات التجارة الخارجية تستعد لتعيين مستشاريها القانونيين .

مشاكل فى التجارة الخارجية

وبالنسبة الى التجارة الخارجية نفسها ، توجد الآن مشكلتان رئيسيتان . الاولى ، ان اعمالنا التجارية ليست مرنة كما يجب ، ولا تلائم حاجات تطور الاوضاع . والثانية ، ان مستوانا الادارى منخفض ، ولسنا ماهرين فى المهنة . ومستوى كفاءة العمل ليس عاليا . وقد طلبنا الآن من كل رجال التجارة الخارجية وخاصة الكوادر القياديين من مختلف المستويات الا يدرسوا السياسة والتدابير والنظرية الاقتصادية فحسب بل يتعلموا الادارة واللغات الاجنبية ومعارف التجارة الدولية والتقنية المهنية وكل ما يتعلق بالبضائع حتى نحسن اعمالنا الى اكبر حد ممكن .

وتحت القيادة الصحيحة للجنة الحزب المركزية ومجلس الدولة ، وبالجهود المشتركة من الدوائر ومختلف الاماكن ، وتمشيا مع تقدم العصرنات الاربع ، نجد انفسنا فى ثقة تامة بان هناك آفاقا واسعة لتطور التجارة الخارجية فى بلادنا وان حجم الاستيراد والتصدير لهذه السنة سيزداد باستمرار حتما .

(التتمة لـ ص ٦)

ولكن ما زالت صناعة الطاقة الكهربائية حلقة ضعيفة فى تطور اقتصاد بلادنا باكمله . وبسبب نقصان الكهرباء يعجز الانتاج عن تفجير امكانياته الكاملة فى كثير من الاماكن .

لقد بذلت بلادنا قصارى جهدها فى سبيل تطوير الطاقة الكهربائية خلال العامين المنصرمين . والآن سنزيد الرساميل فى هذا المجال فى الوقت الذى نعدل فيه نسبة التطور بين مختلف القطاعات فى الاقتصاد القومى . وفى الوقت ذاته علينا ان نستخدم العلوم والتقنية الحديثة لاصلاح المعدات الكهربائية الموجودة حاليا ، وان نرفع مستوى الادارة سعيا وراء تنسيق تطور صناعة الطاقة الكهربائية مع نمو الاقتصاد القومى ككل فى وقت قصير نسبيا .